

عالم يتظير



فوزية رشيد

## جلالة الملك وقلب الوطن!

تعبير عن انتماء وولاء ودفاع عن الوطن، وإدانة صريحة وحاسمة للخونة ولكل من حاول الوقوف معهم أو التواطؤ معهم، في مرحلة تاريخية فاصلة يتعرض فيها بلدنا وخليجنا لخطر الحرب؛ فكان لا بد من الحزم بعدد أن فاض الحلم بأوجاعه وكثرة الطعنات فيه طوال العقود الماضية!

○ في زمن الحرب لا مكان للمزيدات باسم حرية الرأي والتعبير، ومحاولة الإصطاف الخاطي، ولهذا جاءت كلمات جلالته الملك واضحة، حازمة، وصارمة، وبوصلة لكل الشعب الذي غضب مثل ملكه لوطنه، وحيث الوطن فوق كل شيء، وحيث الكل يدرك أن استهداف الخارج والوطن من الداخل، هو أمر لا عذر فيه ولا تهاون معه، ومن يجرح قلب الوطن بخيائنه فلا تسامح معه، (فأمن الوطن وسيادته واستقراره مرتكزات لا مساومة عليها) كما قال وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وأكد حديث الملك حول ثوابت الدولة التي لا تقبل التراجع أو التأويل، وأن القانون يقف بالمرصاد لكل من يتجاوز تلك الثوابت، ولا مسكان بين أبناء الوطن لمن باع ضميره، فهذا الوطن سيبقى حاضناً لكل مخلص، وفيما لكل من يحمل الولاء للملك والانتماء للوطن، وهذا ما أكد أيضاً كل فئات الشعب من دون استثناء وعبر كل الوسائل الإعلامية.

○ إن حكمة القيادة لجلالته أكدت بحديثه لوسائل الإعلام المنهج الوطني الثابت في ترسيخ أمن المملكة وحماية المكتسبات ودعم الاستقرار، ووحدة الصف الوطني وتلاحم الجميع والتفافهم حول القيادة الحكيمة، وإعادة الاعتبار لكل قيم ومفاهيم الوطنية والمسؤولية الوطنية في مرحلة لا تحتل الضبابية في الموقف والفكر؛ بل الوقوف معا بوعي مجتمعي ثابت قادر على قراءة التحديات والتهديدات الراهنة، وهذا ما أكده خطاب جلالته الملك وحديثه وحيث الحرص على المصلحة الوطنية العليا وعلى ثوابت الانتماء الوطني هو السفينة التي تعبر بالوطن بمسؤولية مشتركة تقودها رؤية ملكية حازمة إلى بر الأمان في هذه المرحلة الدقيقة.

حفظ الله الجميع..

○ الخطاب السذي وجهه جلالته الملك لوسائل الإعلام قبل أيام، هو خطاب تاريخي فاصل لما قبله ولما بعده؛ ولكأن قلب جلالته فاض بما في قلب الوطن نفسه من غدر من غدر، وخيانة من خان، وزيغ من باع ضميره للعدو؛ واصطفاف من اصطف إلى جانب خونة الوطن في لحظة حاسمة لا تحتل التأويلات الموهمة، ولا نواطي المتواطئين، ولا الإدعاء بحرية الرأي للتطاول على الثوابت الوطنية؛ ولذلك جاءت كلمات جلالته معبرة عن غضب نادر، هو كما اتفق الجميع إنه «غضب الحليم» الذي إن غضب، فذلك يعني أن من مارس الحلم معهم قد حرقوا كل الجسور بينهم وبين الوطن والشعب الذي يفدي وطنه بروحه ودمه، في وقت يتم المساس بأمنه واستقراره من عدوان إيراني غاشم، يصير على الاستمرار في خطابه الاستفزازي، وفي عدوانه وتدخله في الشؤون الداخلية للبحرين ودول الخليج العربي؛ وحيث لا يزال هذا العدوان مستمرا وقت كتابة هذا المقال مساء 4/5/2026 مع البدء في التعرض لهجوم بالمسيرات على إمارة الفجيرة؛ وهو عودة للتصعيد وتطور قد يشكل عودة لاستمرار الحرب مجدداً!

○ منذ 28 فبراير، والأيام تمر بنا وقلوبنا تلتف حول قلب الوطن، ونحيط بنا حكمة جلالته الملك الذي قاد كل الجهود الحكومية وكفاءة مؤسسات الدولة وقوة دفاع البحرين والأجهزة الأمنية والصحية.

○ لتثبت بكفاءة العالية أن حماية الوطن وصون استقراره من الاعتداءات الإيرانية ومن خيانة الداخل، هو استعداد مسبق لحماية الوطن والشعب، وجاهزية وعزيمة ثابتة، ولم تكن تحتل في أية لحظة أي تهاون أو تلاعب أو خيانة، بعد أن كشف العدوان الوجود وأسقط الأفتنة؛ وأضاع الحلم والتسامح الكبير الذي عمل جلالته الملك من خلاله على احتواء هؤلاء، منذ توليه سدة الحكم ولذلك وكما أكد جلالته أن غضبه في غضبة الشعب وغضب قلب الوطن المطعون (أغضب لغضب الشعب وهو يرى من انتخبهم ليمثلوه يقفون إلى جانب الخونة) ولذلك فسرع الجميع ويعلو الصوت قال شعب البحرين (معكم بلا جلالته الملك. الوطن أولاً وكلنا وراءه مليكنا) وهو

## لا منطقة رمادية في الولاء للوطن

تفانيت في التعامل مع الحالات التي وصلتها. ولا شك أن من تضرر من العائلات بشكل مباشر قدر وقوف أجهزة الحكومة معهم في مصابهم وإصلاح الأضرار التي تعرضت لها جراء العدوان.

وتوج هذا التلاحم الوطني خطاب سيدي جلالته الملك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة حيث أكد جلالته «دعم حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة المسؤولة، مشيراً إلى أنها ركيزة أساسية في بناء دولة القانون وتعزيز الديمقراطية. كما دعا الصحفيين إلى أن يكونوا



بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

سفراء للسلام، وأن يتحلوا بالصدق والبرصانة في تقديم المعلومة وتحليل الخبر وصياغة الرأي الرصين والنقد البناء. مؤمناً لجلالته بأن دور الصحافة في الإصلاح هو من الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة وازدهار المجتمع. وأشاد بجلالته بأهمية الوحدة الوطنية وتعاون مختلف الأديان والمعتقدات الذي دأبت عليه مختلف الفئات في المجتمع. وبهذه المناسبة يتوجب التنويه إلى أن الأمن الوطني يقوم على التلاحم بين مختلف المعتقدات والمذاهب التي شكلت النسيج البحريني عبر العصور. هذا التلاحم ضمن، ويضمن للجميع الحق في معتقداتهم الخاصة واحترامها. فقد أظهر الجميع حبهم للبحرين وتفانيهم في الدفاع عنها وولاهم لقيادتهم. كما أكد جلالته أهمية التنمية المستدامة والعيش الكريم الذي يتحقق بهم الأمن والأمان وتقدم المجتمع. كما أشاد بجلالته بالدور الكبير الذي تقوم به الحكومة الموقرة في تحقيق ذلك، وبدور الأسرة الصحفية والإعلامية ومساهمتها في التنمية.

وختاماً، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أعمال الخيانة أمراً مقبولاً أو مبرراً؛ ولم يقبل المجتمع البحريني هذا السلوك أو الدفاع عنه في أي وقت وتحت أي ظرف. فقد أظهر الشعب تلاحماً، ولم يجرف وراء تمايزات طائفية أو طبقية، صانداً بذلك نسيجاً وطنياً من محاولات تفتيت المجتمع. حفظ الله البحرين وأهلها وقيادتها.

## الولاء والانتماء واجب ومسؤولية قانونية

وبتقوية شخصية المواطن واعتزازه بوحدته الوطنية وقوميته العربية». وكذلك ما أورده الفصل السابع بالمعنى بالعلاقات الخارجية بأن مملكة البحرين «تعتز بحقيقة انتمائها العربي، ويكون شعبها الأبي جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن إقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، وقد تجسد هذا الانتماء، ليس فقط في وحدة اللغة والدين والثقافة، ولكن أيضاً في الآمال والألام والتاريخ المشترك».

ولم يقتصر تنظيم الولاء والانتماء على الدستور والميثاق، بل امتد إلى القوانين، ومنها: قانون الجنسية البحرينية الذي ينص على حالات فقد أو إسقاط الجنسية، وقانون العقوبات البحريني الذي يجرم الأفعال التي تمس الولاء والانتماء؛ كجرائم الخيانة العظمى، والمساس بأمن الدولة، والتخابر مع جهات أجنبية.

وختاماً، إن الانتماء والولاء في مملكة البحرين ليسا مجرد مفاهيم معنوية، بل لهما أساس دستوري وتشريعي متكامل، يعكس حرص الدولة على حماية كيانها السياسي وأمنها واستقرارها وهو ضمان وحق وطني مكفول دولياً.



بقلم: د. شيخة أحمد العليوي

به (كالخيانة) سبباً لفقدان أحد أهم مظاهر الانتماء وهو الجنسية.

وليس ذلك فحسب، بل إن ميثاق العمل الوطني وهو المشروع الذهبي الصادر من جلالته الملك المعظم يعزز أيضاً روح الانتماء الوطني ويؤكد البعد القيمي له ويرسخ الولاء كقيمة عليا، ومن نصوصه الدالة ما أورده الفصل الأول المعنى بالمقومات الأساسية للمجتمع - ثامناً «ينظم القانون ... ويعنى فيها جميعاً، بالتربية الوطنية

## التحديات الاقتصادية والأزمات الجيوسياسية في المنطقة

تحالفات بين الصين وكندا كمثال آخر والأمثلة كثيرة.

وقد مثلت الأزمات الجيوسياسية المتتالية في منطقة الشرق الأوسط عاملاً دافعاً لدول المنطقة لحماية اقتصادياتها بصور من التعاون خارج نطاق الإقليم وفقاً لاحتياجاتها المرتبطة بتوفير المرونة اللازمة لمواجهة تحديات هذه التقلبات. ولا يستلزم ذلك بالضرورة التخلي عن التحالفات الإقليمية التي لم تكن في بعض التجارب على مستوى الطموحات، حيث إن منها ما استقر على مفهوم التبادل التجاري فقط دون أن يمتد ذلك إلى مسارات أخرى مثل الطاقة، وتأمين الاحتياجات الاستراتيجية، والدخول في شركات للصناعات الدفاعية والتعاون التكنولوجي والابتكار وغيرها من الفرص الحايمة للتعاون الاقتصادي والتي أصبحت حالياً عنواناً للتعاون بل والتنافس الاقتصادي، وهو ما يتعين الانتباه إليه من واضعي السياسات المتقاربة جغرافياً، وقد ظهر ذلك جلياً في التكتلات الاقتصادية الجغرافية مثل الاتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية الكبرى وجهود التكتلات الإفريقية في محاورها الجغرافية المختلفة. كما ظهر أثر ذلك أيضاً في توجهات دول متقدمة اقتصادياً بتركيز توجهها مساعداتها التنموية نحو تنمية الاقتصاديات القريبة منها جغرافياً لأغراض من أهمها تنمية هذه الأسواق ودعم قدراتها الاستهلاكية كونها أسواقاً واعدة بسبب القرب الجغرافي.

وقد كان لعولمة سلاسل الإنتاج دور مهم في خلخلة هذا المفهوم لتتخلل إقليمية المصالح وتكادف الإنتاج على الإقليمية الاقتصادية الجغرافية إذا أخفقت بين مكونات الإنتاج في آسيا مثلاً عائقاً أمام تقديم منتج نهائي في أمريكا الشمالية.

ومن ناحية أخرى، تسببت هذه الحالة من التشابك في الاقتصاد العالمي في سرعة انتقال الأزمات من منشأها إلى اقتصاديات أبعد ما يكون عن النطاق الجغرافي للأزمة، فلم تعد الإقليمية الاقتصادية الجغرافية درعاً أمام انتقال الأزمات الاقتصادية ولا يمكن الفصل في ذلك بين الاقتصاديات الرئيسية الفاعلة أو الناشئة. وقد جاءت حرب الرسوم الجمركية في ولاية ترانسمال الثانية لتكرس هذا المفهوم فأصبحنا نرى تحالفات تحكمها المصالح الاقتصادية بعيدة كل البعد عن الجغرافيا الإقليمية، فظهرت -على سبيل المثال- التحالفات بين أستراليا واليابان والولايات المتحدة في مجال المعادن الحرجة، وظهرت

بقلم: ماهر الشريف ○

تشكيل خريطة المصالح. وفي هذا المناخ يتعين على واضعي السياسات الأخذ في الاعتبار نشوء تنافس اقتصادي من الاقتصاديات الواعية (وهو أمر طبيعي) وهو ما يتطلب الانتباه لأمرين رئيسيين: الأمر الأول أهمية إدراك ورصد الحركات المنافسة في الأزمات وأثر ذلك في المصالح الاقتصادية أثناء وعقب انتهاء الأزمة، والأمر الثاني أهمية تقديم البدائل التي تنتجها القدرات الاقتصادية للدولة لتصبح جزءاً من الحل بدلاً من الارتكان فقط لأثار السلبية بما يعزز مكانتها الجيواقتصادية بصورة مستدامة وليست آتية وقت الأزمة فقط.

تكريس إقليمية المصالح الاقتصادية:

درجت التجارب الاقتصادية في التعاون الاقتصادي على تغليب التعاون الإقليمي الذي يضم الاقتصاديات المتقاربة جغرافياً، وقد ظهر ذلك جلياً في التكتلات الاقتصادية الجغرافية مثل الاتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية الكبرى وجهود التكتلات الإفريقية في محاورها الجغرافية المختلفة. كما ظهر أثر ذلك أيضاً في توجهات دول متقدمة اقتصادياً بتركيز توجهها مساعداتها التنموية نحو تنمية الاقتصاديات القريبة منها جغرافياً لأغراض من أهمها تنمية هذه الأسواق ودعم قدراتها الاستهلاكية كونها أسواقاً واعدة بسبب القرب الجغرافي.

وقد كان لعولمة سلاسل الإنتاج دور مهم في خلخلة هذا المفهوم لتتخلل إقليمية المصالح وتكادف الإنتاج على الإقليمية الاقتصادية الجغرافية إذا أخفقت بين مكونات الإنتاج في آسيا مثلاً عائقاً أمام تقديم منتج نهائي في أمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، تسببت هذه الحالة من التشابك في الاقتصاد العالمي في سرعة انتقال الأزمات من منشأها إلى اقتصاديات أبعد ما يكون عن النطاق الجغرافي للأزمة، فلم تعد الإقليمية الاقتصادية الجغرافية درعاً أمام انتقال الأزمات الاقتصادية ولا يمكن الفصل في ذلك بين الاقتصاديات الرئيسية الفاعلة أو الناشئة. وقد جاءت حرب الرسوم الجمركية في ولاية ترانسمال الثانية لتكرس هذا المفهوم فأصبحنا نرى تحالفات تحكمها المصالح الاقتصادية بعيدة كل البعد عن الجغرافيا الإقليمية، فظهرت -على سبيل المثال- التحالفات بين أستراليا واليابان والولايات المتحدة في مجال المعادن الحرجة، وظهرت

على منطق إدارة الأزمات الذي يركز على التعامل مع التحديات الأتية لأحداث قد لا تكون دول المنطقة طرفاً مباشراً فيها، ولكن لا يمكنها تجنب التأثير بها إذا لم يتم استباق تقدير وإدارة مخاطرها الاقتصادية.

التحوط ومعالجة الاختلالات الهيكلية: وبناء على ما سبق، تظهر أهمية التحوط وقيام الاقتصاديات (خاصة الموجودة في مناطق تتكرر بها الأزمات) ببنية سياسات تعزز حالة الاستقرار الاقتصادي كأولوية لأمنها القومي وتتعدى مواجهة التحديات لتنتج نحو معالجة مواطن الاختلالات الهيكلية. وإذا أخذنا التجارة الخارجية مثلاً لهذا الطرح، فإن تأثير مسارات التجارة بسبب الأزمات الجيوسياسية يؤثر قطعاً في تدفق التجارة الخارجية مما

ينعكس على عوائد صادرات الدول المتأثرة، وبالتالي أحد أهم موارد النقد الأجنبي وتدفق وارداتها الاستثمارية ومعدلات الإنتاج والتشغيل.

وكل ما سبق يمثل تداعيات للأزمة وليس أصل الداء، وهنا، يستدعي الأمر من واضعي السياسات معالجة الاختلالات الهيكلية في تجارتها الخارجية التي تسبب هذه التداعيات عند كل أزمة، مثل التطرق إلى الهيكل السعلي والجغرافي للتجارة الخارجية الذي قد يظهر الحاجة إلى تنوع الأسواق (وهو ما يستدعي دراسة عناصر التنافسية) وكذا التنوع السعلي (القائم على سياسات إنتاجية صلبة ومبتكرة وكذا الاستثمار الأمثل للقدرات الإنتاجية) وهي أمور هيكلية تساعد السياسة التجارية على تبني نهج من متنوع البدائل بصورة مستدامة يخفف من أثار الصدمات الجيوسياسية ولا يقتصر على مجرد معالجة التداعيات خلال الأزمات الجيوسياسية ثم العودة إلى النسق ذاته عقب هدوء الأزمة.

التنافس الاقتصادي في أوقات الأزمات: ويستلزم معالجة الاختلالات الهيكلية أن يكون هناك استشراف بل واستعداد للفرص الكامنة في أوقات الأزمات بصورة لا تقل عن التحوط للمخاطر والتداعيات. ولا يخفى أن هناك منافسة تبرز بين الاقتصادات المختلفة في مثل هذه الظروف من خلال طرح بدائل مثل توفير مسارات تجارة وملاذات مالية وبيئة استثمارية آمنة، وتختلف أهداف الاقتصادات المتنافسة خلال الأزمات ما بين السعي لتحقيق عوائد اقتصادية آتية وبين ترسيخ فوائد وبدائل اقتصادية بصورة مستدامة لتتحول الأزمة إلى فرصة تعيد

لا تزال الأزمات الجيوسياسية المتتالية في منطقة الشرق الأوسط، سواء التي لا تزال المنطقة تعاني من آثارها أو التي لم تتضح ملامح نسوبتها حتى الآن، تقدم دروساً تتخطى مجرد رصد الظواهر والتداعيات على الأسواق، حيث تستدعي هذه الأحداث استراتيجيات وسياسات مختلفة قد تمس الثوابت الاقتصادية التي استقر عليها تقسيم الأدوار في حركة الاقتصاد العالمي منذ عقود، لتمثل تحديات للسياسات الاقتصادية خاصة في الاقتصاديات الناشئة، ويمكن رصد ذلك من خلال عدد من الظواهر المؤثرة على توجهات السياسات الاقتصادية يمكن أن نورد بعضاً منها على سبيل المثال وليس الحصر كما يلي:

التداعيات الجيواقتصادية في مناخ مضطرب: أدت الأحداث أن هناك مناطق في العالم تتزايد فيها التقلبات الجيوسياسية عن غيرها، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أوضاع وأكثر المناطق التي تتوالى عليها الأزمات الجيوسياسية المسببة لتداعيات جيواقتصادية.

ولا تستند هذه التقلبات المستمرة إلى طبيعة النزاعات السياسية المزمعة بها فقط ولكن بسبب ما تمتلكه هذه البقعة من العالم من أدوات مؤثرة تجعلها رقماً مهماً في حركة الاقتصاد العالمي ومسرحاً للتنافس على مناطق النفوذ الاقتصادي (والتي لا تقتصر على الطاقة بل تمتد إلى مسارات التجارة وخطوط البيانات والممرات البحرية والبرية بين الشرق والغرب.. إلخ). فعلى سبيل المثال، لا يقترب امتلاك العديد من دول الشرق الأوسط لاحتياطيات طاقة أهميته من كونها مورداً مالياً لخطط التنمية بهذه الدول فقط، بل تمتد أهميته كمؤثر في حركة الاقتصاد العالمي إنتاجاً واستهلاكاً وتسييراً مما ينعكس قطعاً على مكونات الاقتصاد الكلي للاقتصاديات العالمية المتقدمة والناشئة على حد سواء، وهو ما يجعل المنطقة مرصداً بقوة لصراعات النفوذ الإحصائية وما يتخللها من صراعات جيوسياسية. لذا يتعين على واضعي السياسات الاقتصادية (خاصة في الاقتصاديات الناشئة) عدم اعتبار التقلبات الجيوسياسية في المنطقة حدثاً مستحدثاً غير مسوق في ضوء قراءة السلسلة الزمنية الممتدة عبر عقود للأحداث الجيوسياسية في المنطقة وما يتبعها من تغيرات جيواقتصادية. ويستدعي هذا المشهد المتكرر (في فترات زمنية متقاربة مؤخرًا) ضرورة التعامل بمنطق إدارة المخاطر ليستيق ويخفف من هذه الصدمات، وعدم الاقتصاد